وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

فرقة البحث PRFU: إشكالية الاختيار الأمثل لنظم الصرف الحديثة في البلدان النامية ودورها في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية -دراسة حالة الجزائر-

شهادة مشاركة

يشهد كل من السيد رئيس الملتقى الوطني والسيد مدير المخبر والسيد عميد الكلية، بأن:

د. يوسفي الحسين من: جامعة محمد بوضياف – المسيلة

قد شارك (ت) بمداخلة تحت عنوان:

أثر تقلبات سعر الصرف على ديناميكية التضخم في الاقتصاد الجزائري في الأجلين القصير والطويل -أدلة تجريبية للفترة 1970-2023-

في فعاليات الملتقى الوطني حول "إشكالية اختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية ودوره في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية" المنعقد يوم 05 ماي 2025 بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

رئيس الملتقى

مدير المخبر

عميد الكلية

عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أ. ختيم محمد العيد

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر
قسم العلوم الاقتصادية

فرقة البحث PRFU: إشكالية الاختيار الأمثل لنظم الصرف الحديثة في البلدان النامية ودورها في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية- دراسة حالة الجزائر

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الملتقى الوطني حول
إشكالية إختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية و دوره في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية

الملتقى الوطني الهجين حول:

إشكالية اختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية ودوره في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية

يوم 05-05-2025 بقاعة المحاضرات المرحوم الطاهر سرايش

برنامج الملتقى

البرنامج

التوقيت	جلسة الافتتاح حضوريا
10.00 - 9.00	قراءة آيات بينات من القرآن الكريم؛ الاستماع إلى النشيد الوطني؛ كلمة رئيس الملتقى: الأستاذ الدكتور بن محاد سمير؛ الكلمة التقديمية لعميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: الأستاذ الدكتور ختيم محمد الغيد؛ كلمة الافتتاح الرسمي للملتقى رئيس جامعة محمد بوضياف بالمسيلة: الأستاذ الدكتور بودلاعة عمار.

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الملتقى الوطني حول
إشكالية إختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية و دوره في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية

الجلسة الأولى: حضوريا رئيس الجلسة: الأستاذ الدكتور بلعباس رابح — المقرر: الأستاذ الدكتور غلاب فاتح		قاعة المحاضرات المرحوم الطاهر سرايش
التوقيت	عنوان المداخلة	المتدخل	المؤسسة
10.10-10.00	*تقديم مشروع فرقة البحث: إشكالية الاختيار الأمثل لنظم الصرف الحديثة في البلدان النامية ودورها في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية- دراسة حالة الجزائر*	أ.د. طيبي حمزة *(رئيس مشروع البحث)*	جامعة محمد بوضياف المسيلة
10.30-10.10	*ضيف شرف الملتقى*	أ.د. دعاس خليل	جامعة الجزائر 3

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الملتقى الوطني حول
إشكالية إختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية و دوره في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية

10.30-10.45	الأثار التضخمية لتقلبات أسعار الصرف: اقتراحات لصياغة وتنفيذ السياسة النقدية في الجزائر	د. نذير ياسين د. شوبار الياس د. عابي وليد	جامعة محمد بوضياف المسيلة المركز الجامعي سي الحواس- بريكة
10.45-11.00	المؤشرات الكلية للاستقرار المالي ومدى استجابتها لتغيرات سعر الصرف في الجزائر للفترة 2010-2024	د. قسمية مصطفى	جامعة لونيسي علي – البليدة 2
11.00-11.15	تأثير تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990 . 2020)	أ.د. السعيد بن لخضر أ.د. شنبي صورية د. غضبان فاطمة الزهراء	جامعة محمد بوضياف المسيلة
11.15-11.30	سعر الصرف الموازي كمظهر من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	د. برو هشام	جامعة محمد بوضياف المسيلة
11.30-11.45	دراسة أثر محددات الاستقرار المالي على مؤشر سعر الصرف في الجزائر	أ.د. زيتوني كمال د. بيصار عبد الحكيم أ.د. بوتيارة عنتر	جامعة محمد بوضياف المسيلة
11.45-12.00	تطور سياسات سعر الصرف في الجزائر وأثرها على الاقتصاد الوطني: دراسة تحليلية لأدوات السياسة النقدية والمالية خلال الفترة (2014 – 2025)	د. بوطكوك عمار د. قدوش نبيل د. كثير عيسى	جامعة عباس لغرور خنشلة جامعة محمد بوضياف المسيلة
12.00-12.15	أثر محددات أنظمة الصرف على الأداء الاقتصادي الكلي في الدول النامية	أ.د. زغبة طلال د. شادي نور الدين	جامعة محمد بوضياف المسيلة
12.15-13.00	**مناقشة عامة**		

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
الملتقى الوطني حول
إشكالية إختيار نظام الصرف الأمثل
في الدول النامية و دوره في تحقيق
التوازنات الداخلية و الخارجية

الجلسة الثانية: حضوريا رئيس الجلسة: الأستاذ الدكتور نذير عبد الرزاق المقرر: الدكتورة زلاقي حنان			قاعة المناقشات بالجناح B
التوقيت	عنوان المداخلة	المتدخل	المؤسسة
10.40-10.30	*أثر تقلبات سعر الصرف على ديناميكية التضخم في الاقتصاد الجزائري في الأجلين القصير والطويل - أدلة تجريبية للفترة 1970-2023*	د. يوسفي الحسين د. حمريط عبد اللطيف د. بلقليل نور الدين	جامعة محمد بوضياف المسيلة
10.50-10.40	*اختيار الأمثل لنظام سعر الصرف وعلاقته بالمؤشرات الاقتصادية الكلية: دراسة نظرية نقدية*	د. مجناح فؤاد	جامعة محمد بوضياف المسيلة
11.00-10.50	*التطور التاريخي لنظام سعر الصرف المطبق في الجزائر*	د. مشتر فطيمة د. صالحي أسماء د. زلاقي حنان	جامعة محمد بوضياف المسيلة
11.10-11.00	*الآثار الاقتصادية للعملات الرقمية*	د. كمال الدين أبا سفيان أ.د. بن البار امحمد د. مهوبي فطيمة	جامعة محمد بوضياف المسيلة
11.20-11.10	*تأثير نظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023*	د. حميدي يوسف	جامعة محمد بوضياف المسيلة
11.30-11.20	*محددات سعر صرف الدينار الجزائري - دراسة تحليلية قياسية*	أ.د. حجاب عيسى أ.د. قدوري نور الدين أ.د. غلاب فاتح	جامعة محمد بوضياف المسيلة
11.40-11.30	*العملات الرقمية: المفهوم، الآثار الاقتصادية، وواقعها في الدول العربية*	د. قشي حبيبة	جامعة محمد بوضياف المسيلة

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الملتقى الوطني حول
إشكالية إختيار نظام الصرف الأمثل
في الدول النامية و دوره في تحقيق
التوازنات الداخلية و الخارجية

11.50-11.40	*دراسة تحليلية لمؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015-2023*	أ.د. سراي صالح د. قلقول عبد الرزاق ط.د. خلافي حمزة	جامعة محمد بوضياف المسيلة المركز الجامعي نور البشير-البيض
12.00-11.50	*اختيار انظمة الصرف بين النظرية والتطبيق: دراسة تجارب دولية وعربية مختارة*	أ.د. يحياوي عمر أ.د. بن دقفل كمال د. عماري تقي الدين	جامعة محمد بوضياف المسيلة
12.10-12.00	*أهمية سعر الصرف ضمن قوانين المالية في الجزائر*	أ.د. سعودي عبد الصمد أ.د. سعودي بلقاسم د. بحري علي	جامعة محمد بوضياف المسيلة
12.20-12.10	*أثر تقلبات سعر الصرف على قطاع التأمين في الجزائر*	د. بشيري حمزة ط.د. محدب محمد	جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة عمار ثليجي الأغواط
12.30-12.20	*أثر سعر الصر على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2023*	أ.د. نذير عبد الرزاق د. دحموني خليجة	جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة محمد بوقرة بومرداس
12.40-12.30	*التوفيق بين نظام سعر الصرف وتقلبات الحركة الدولية لرؤوس الأموال*	أ.د. عيشاوي علي أ.د. بوخرص عبد الحفيظ د. جعيجع حبيب الله	جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة برج بوعريريج
12.50-12.40	*تطور نظام سعر الصرف في الجزائر: د تحليلية خلال الفترة 2000-2022*	د. صيفور فضيلة د. خنوس سميحة د. عزي أحمد	جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة باتنة 1
13.00-12.50	*أي نظام صرف أنسب للاقتصاد الجزائري؟ دراسة تحليلية في ضوء التحديات الاقتصادية الراهنة*	أ.د. سنوسي علي	جامعة محمد بوضياف المسيلة
13.30-13.00	**مناقشة عامة**		

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
الملتقى الوطني حول
إشكالية اختيار نظام الصرف الأمثل ودوره في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية
في الدول النامية

الجلسة الثالثة: عن بعد رابط الجلسة: https://meet.google.com/oiq-pgro-wiu رئيس الجلسة: الدكتور بلقليل نور الدين المقرر: الدكتورة خنوس سميحة			
التوقيت	عنوان المداخلة	المتدخل	المؤسسة
10.15-10.00	*نظام CCB كمقترح بديل لنظام أسعار الصرف في الدول النفطية - حالة الجزائر (2021-2000)*	أ.د. عبد الرحيم شيبي أ.د. شكوري سيدي محمد ط.د. ناصر بوروبة	المركز الجامعي مغنية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
10.30-10.15	*قراءة تحليلية في تطور سعر الصرف في الجزائر (1962-2023) " المسار التاريخي، والآفاق المستقبلية*	أ.د. نصير أحمد أ.د. بن موسى بشير	جامعة حمه لخضر وادي سوف
10.45-10.30	تحليل تطور علاوة السوق الموازي للعملات الأجنبية في الجزائر: العوامل والتداعيات الكلية	د. مدوري عبد الرزاق د. تشوكتش كبير حسن	مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية CREAD
11.00-10.45	*استراتيجية اختيار نظام سعر الصرف الأمثل وفقا لنظرية الركن*	د. حجيلة أسماء د. بن سبع إلياس د. بدراوي شهيناز	جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان جامعة بلحاج بوشعيب –عين تموشنت جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
11.15-11.00	*La politique de change en Algérie à l'épreuve des fluctuations de prix pétroliers*	أ.د. زياد محمد	جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر
11.30-11.15	*مصداقية البنك المركزي في ظل نظم الصرف المختلفة*	ط.د. مرسلي معمر ط.د. بورقيق عبد الوهاب ط.د. صاب الزهرة	جامعة وهران 2 جامعة الجزائر 3

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الملتقى الوطني حول
إشكالية اختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية و دوره في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية

11.45-11.30	ترتيبات أسعار الصرف في الدول العربية وإيران في إطار نموذج Mundell-Fleming خلال الفترة 2018-2020	أ.د. العابد للزهر أ.د. بن محمد هدى أ.د. طوبال ابتسام	جامعة عبد المهري قسنطينة 2
12.00-11.45	نظام سعر الصرف في الجزائر	ط.د. بن قوية بن علية أ.د. عياش قويدر	جامعة عمار ثليجي الأغواط
12.15-12.00	أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 (دراسة قياسية)	د. رحماني العربي	جامعة محمد بوقرة بومرداس
12.30-12.15	أثر التضخم وانخفاض قيمة العملة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2023	د. جعفري جمال د. زيراري ابراهيم	جامعة يحي فارس المدية
12.45-12.30	تأثير أنظمة تحديد أسعار الصرف على توازن ميزان المدفوعات	أ.د. سليماني محمد د. موساوي عبد القادر	جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة زيان عاشور الجلفة
13.00-12.45	التكنولوجيا المالية والعملات الرقمية: هل يمكن أن تكون بديلا لنظم الصرف التقليدية في الدول النامية	د. مختاري فتيحة د. بوسعدية مراد	المركز الجامعي نور البشير – البيض جامعة محمد بوضياف المسيلة
13.15-13.00	تقلبات أرصدة الحساب الجاري وعلاقته بسعر الصرف في الجزائر- دراسة قياسية باستخدام منهج أشعة الانحدار الذاتي VAR MODEL	أ.د. جاب الله مصطفى د. بن عبد الرحمان إلياس د. بلقاسم بوعلام	جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة الجزائر 3
13.30-13.15	أنظمة سعر الصرف والتضخم: قراءة في الإطار المفاهيمي للعلاقة	د. مبروكي فاتح أ.د. بن عيسى ريم د. بن يطو رابح	جامعة حمه لخضر وادي سوف جامعة محمد بوضياف المسيلة
13.50-13.30	**مناقشة عامة**		

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
الملتقى الوطني حول
إشكالية إختيار نظام الصرف الأمثل
في الدول النامية و دوره في تحقيق
التوازنات الداخلية و الخارجية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الملتقى الوطني حول إشكالية إختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية و دوره في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية

الجلسة الرابعة: عن بعد **رابط الجلسة:** https://meet.google.com/oyh-vxpy-bbd

رئيس الجلسة: الأستاذ الدكتور قطوش عبد الحميد **المقرر:** الدكتور بوسعدية مراد

التوقيت	عنوان المداخلة	المتدخل	المؤسسة
10.15-10.00	*مدخل مفاهيمي لسعر وسوق الصرف*	د. آيت قاسي عزو رضوان ط.د. خلايفية عزيز د. بن صوشة سارة	المركز الجامعي مرسلي عبد الله- تيبازة جامعة الجزائر 3
10.30-10.15	أثر أنظمة الصرف على أداء الميزان التجاري و تنافسية الصادرات - دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1985-2023)	ط.د. العربي سعدي ط.د. معرف سارة	جامعة برج بوعريريج جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2
10.45-10.30	*تطور أنظمة سعر الصرف في الجزائر*	د. كرمة كمال	جامعة عمار ثليجي الأغواط
11.00-10.45	*أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري بين التصريحات الرسمية والأنظمة الفعلية وفق تصنيف Reinhart and Rogoff*	أ.د. خليفة عزي أ.د. غفصي توفيق	جامعة حمه لخضر وادي سوف جامعة محمد بوضياف المسيلة
11.15-11.00	*أثر التغيرات في سعر الصرف الحقيقي على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة 1990-2024 دراسة تحليلية قياسية باستخدام طريقة المركبات الأساسية (ACP)*	د. فرحات كلثوم أ.د زين يونس د. جوادي محمد الصديق	جامعة حمه لخضر وادي سوف جامعة عمار ثليجي الأغواط
11.30-11.15	*أثر تقلبات أسعار الصرف على أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 1990-2023*	د. طوير أمال	جامعة عمار ثليجي الأغواط
11.45-11.30	*أثر سعر الصرف الاسمي على النمو الاقتصادي في الجزائر في خلال الفترة 1985-2023: دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL)*	د. دندن فتحي حسن د. شنين قادة د. شرقية محمد	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الملتقى الوطني حول
إشكالية إختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية ودوره في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية

12.00-11.45	تطور نظام الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري منذ الاستقلال	د. عبود عبد المجيد د. جماع مخطار د. عبود ميلود جامعة طاهري محمد بشار جامعة أحمد دراية أدرار
12.15-12.00	طور نظام الصرف في الجزائر: دراسة تحليلية لمحدداته وانعكاساته على المؤشرات الاقتصادية الكلية (1999–2017)	د. عبد الحفيظ حسام الدين د. خليفي سامية ط.د. بوشاقور روضة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة جامعة باتنة 1 جامعة الجزائر3
12.30-12.15	المعايير الاقتصادية لاختيار أنظمة الصرف في الدول النامية	د. كحلوش أمينة د. رزيقات بوبكر د. سعيداني محمد السعيد جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة عمار ثليجي الاغواط
12.45-12.30	تأثير سعر صرف الدولار مقابل الدينار على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	د. رقاب طارق د. شرفاوي العابد جامعة زيان عاشور الجلفة
13.00-12.45	سعر الصرف في ظل نظام الربط بعملة واحدة بين مكاسب الاستقرار وتبعية السياسات_حالة دول الخليج العربي	أ.د. لقليطي لخضر د. عوامر محمد د. حميدي عيسى جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة الجزائر3 جامعة البليدة 2
13.15-13.00	إشكالية اختيار نظام سعر الصرف الملائم اقتصاديا للدول النامية- دراسة مقارنة بين مصر ونيجيريا	د. بن سبع حمزة د. عفيصة عبد الرحمان د. جمعي محمد الصالح جامعة الجزائر3 جامعة محمد بوضياف المسيلة
13.30-13.15	**مناقشة عامة**	

الملتقى الوطني حول
إشكالية اختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية و دوره في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية

التوقيت	جلسة الاختتام بقاعة المحاضرات سرايش الطاهر
14.00 - 13.30	قراءة التوصيات: توزيعات شهادات المشاركة وتكريم الضيوف؛ كلمة عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: الأستاذ الدكتور ختيم محمد العيد؛ إعلان الاختتام الرسمي للملتقى.

الملتقى الوطني حول
إشكالية إختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية و دوره في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

قسم العلوم الاقتصادية

تنظم:

ملتقى علمي وطني (هجين) حول:

إشكالية اختبار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية ودوره في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية

مداخلة تحت عنوان:

أثر تقلبات سعر الصرف على ديناميكية التضخم في الاقتصاد الجزائري في الأجلين القصير والطويل -أدلة تجريبية للفترة 1970-2023-

محور المشاركة:

المحور الثالث: محاولة تقييم نظام سعر الصرف في الجزائر عبر مختلف المراحل الاقتصادية

د. يوسفي الحسين
أستاذ محاضر ب، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة
el-housseyn.yousfi@univ-msila.dz
0658 011 530

د. حمريط عبد اللطيف
أستاذ محاضر ب، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة
abdelatif.hamrit@univ-msila.dz
0662 493 700

د. بلقليل نورالدين
أستاذ محاضر ب، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة
noureddine.belgueliel@univ-msila.dz
0658 407 076

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تقلبات سعر الصرف على معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري، وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة من 1970إلى 2023. تم استخدام تحليل السلاسل الزمنية وفق منهجية التكامل المشترك (Cointegration) ونموذج تصحيح الخطأ (VECM). أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف ومعدل التضخم، مما يشير إلى أن هناك توليفة خطية ساكنة بين المتغيرين، بحيث لا يبتعد أحدهما عن الآخر بشكل كبير على المدى الطويل. كما كشفت نتائج التقدير عن انسجام العلاقة بين الأجلين الطويل والقصير حيث تبين أن تأثير سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الجزائري كان طرديا سواء في الأجل القصير أو الطويل، وهو ما يتماشى مع التوقعات النظرية بشأن العلاقة بين هذين المتغيرين.

كلمات مفتاحية: سعر الصرف، التضخم، نموذج تصحيح الخطأ، الاقتصاد الجزائري.

Abstract

This study aims to analyze the impact of exchange rate fluctuations on the inflation rate in the Algerian economy, based on annual data covering the period from 1970 to 2023. Time series analysis was conducted using the Cointegration methodology and the Error Correction Model (ECM). The results of the cointegration test indicated the existence of a long-term equilibrium relationship between the exchange rate and inflation, suggesting a stationary linear combination between the two variables, meaning they do not drift significantly apart in the long run. Additionally, the estimation results revealed consistency between the short-term and long-term relationships, showing that the effect of the exchange rate on inflation in the Algerian economy is positive in both the short and long run, aligning with theoretical expectations regarding the relationship between these two variables.

Keywords: *Exchange rate, Inflation, Error Correction Model, Algerian economy.*

تمهيد

تعد سياسة سعر الصرف عنصرا أساسيا في السياسة الاقتصادية الكلية، فالتقلبات الحادة التي قد تشهدها العملات وتأثيراتها المحتملة على الاقتصاد الكلي جعلت من العمل على تحقيق استقرار مستويات سعر الصرف من أبرز الأهداف التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها، نظرا لأهميتها في خلق بيئة جاذبة للاستثمار وضمان استقرار الأسعار. لذلك، يعد تبني سياسات تهدف إلى تحقيق هذا الاستقرار أمرا بالغ الأهمية خصوصا في الدول النامية مثل الجزائر. ويعود السبب في ذلك إلى الانفتاح الكبير للاقتصاد الجزائري على الأسواق العالمية من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الجزائر تعاني من ضعف التنوع في صادراتها واعتمادها على مورد وحيد في التصدير مما ينعكس سلبا على درجة الاستقرار المحلي فيها.

بالمقابل، يعد التضخم أحد أهم المؤشرات الرئيسية التي تعكس مدى قدرة الدولة على التحكم في أوضاع الاقتصاد الكلي، إذ يعتبر أحد الاختلالات التي تؤثر على اقتصاديات كل من الدول المتقدمة والنامية على السواء. وقد عانت الجزائر من تبعات هذه الظاهرة لا سيما خلال تسعينيات القرن الماضي، حيث شهد الاقتصاد الجزائري ارتفاعات مستمرة وتقلبات حادة في مستويات الاسعار مما انعكس سلبا على الاستقرار النقدي الذي يعد بدوره عاملا أساسيا في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المسار الصحيح وتهيئة بيئة مناسبة للاستثمارات المحلية والأجنبية. ومن هنا تبرز أهمية الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر الصرف بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي.

مشكلة البحث: في ظل الوضع الراهن للاقتصاد الجزائري واستمرار الجدل حول سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالتضخم والتي لا تزال تحظى باهتمام واسع نظرا لتأثيرها المباشر على الاستقرار الاقتصادي، وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات أكدت وجود علاقة بين سعر الصرف والتضخم إلا أن طبيعة هذه العلاقة في الاقتصاد الجزائري لا تزال بحاجة إلى تحليل معمق. وبناءا على ذلك، يتمحور التساؤل الرئيسي الذي ستتم معالجته في هذه الدراسة حول:

هل تمثل تقلبات سعر الصرف عاملا حاسما في تحديد المسار التضخمي في الاقتصاد الجزائري؟

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية، على النحو التالي:

- ما طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الاقتصاد الجزائري؟
- هل هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر؟
- هل يختلف تأثير سعر الصرف على التضخم في الجزائر بين الأجلين القصير والطويل؟

فرضيات البحث: للإجابة عن هذه التساؤلات نقترح الفرضيات التالية :

- توجد علاقة طردية بين سعر الصرف والتضخم في الاقتصاد الجزائري، حيث يؤدي انخفاض قيمة الدينار الجزائري إلى ارتفاع معدلات التضخم نتيجة لزيادة تكاليف الواردات وارتفاع الأسعار المحلية؛
- إن تأثير تقلبات سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الجزائري أكثر وضوحا على المدى الطويل مقارنة بالأجل القصير.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من الدور المحوري الذي يلعبه سعر الصرف في توجيه السياسات الاقتصادية وأثره المباشر على معدلات التضخم، خاصة في اقتصاد يعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية مثل الجزائر. فمن خلال تحليل العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتضخم، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم فهم أعمق لكيفية تأثير هذه التقلبات على الاستقرار الاقتصادي مما يساعد في توجيه السياسات النقدية والمالية نحو تحقيق نمو اقتصادي مستدام. كما تساهم في توفير أساس علمي لصناع القرار لاتخاذ تدابير أكثر فعالية في إدارة سعر الصرف والتحكم في معدلات التضخم الأمر الذي يعزز الاستقرار النقدي.

تقسيمات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من صحة الفرضيات المقترحة، تم تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:

- **المحور الأول:** تطورات سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2023: تحليل الاتجاهات الرئيسية؛
- **المحور الثاني:** الدراسة التطبيقية وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم.

المحور الأول: تطورات سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2023: تحليل الاتجاهات الرئيسية

يعتبر سعر الصرف والتضخم من المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تعكس الأداء الاقتصادي للدولة. في الجزائر، شهدت هذه المؤشرات تغيرات كبيرة بسبب العوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك تقلبات أسعار النفط، السياسات الاقتصادية والإصلاحات النقدية. نسعى في هذا المحور إلى تحليل تطور سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2023، مع التركيز على الاتجاهات الرئيسية وأهم العوامل المؤثرة

أولا: تطور التضخم خلال الفترة 1970-2023

شهدت معدلات التضخم في الجزائر تحولات كبيرة خلال الفترة 1970-2023، خصوصا في فترة التسعينات، نتيجة الانعكاس البليغ والمؤثر للإصلاحات الاقتصادية على معدل التضخم، في الجدول التالي نستعرض تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1970-2023

الجدول 01: تطور معدل التضخم في الجزائر 1970-2023

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
معدل التضخم	6.6	2.6	3.7	6.2	4.7	8.2	9.4	12	17.5	11.3	9.5	14.7
السنة	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
معدل التضخم	6.5	6	8.1	10.5	12.4	7.4	5.9	9.3	16.6	25.9	31.7	20.5
السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم	29	29.8	18.7	5.7	5	2.6	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	2.5	3.7	4.8	5.7	4.3	4.5	8.9	3.3	2.8	4.8	6.4	5.6
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023						
معدل التضخم	4.3	2	2.4	7.2	9.2	9.3						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بينات البنك الدولي

من خلال الجدول أعلاه يمكن تقسيم تطور معدل التضخم في الجزائر إلى أربع فترات كالتالي:

الفترة الأولى 1970-1989: في هذه الفترة شهدت معدلات التضخم ارتفاع مستمر وملحوظ، حيث انتقل من 6.6% سنة 1970 إلى 17.5% سنة 1978، ويعود هذا الارتفاع إلى السياسة الحكومية المتبعة التي كان هدفها التحول من سياسة تثبيت الأسعار إلى السياسة الانتقالية للأسعار وذلك من خلال اعتماد اربع أنظمة مختلفة ، وتخص نظام الأسعار الثابت المطبق على بعض المنتوجات الفلاحية، ثم نظام الأسعار الخاصة ويخص المنتجات الزراعية ذات التكلفة المرتفعة، نظام الأسعار المثبتة الذي كان مرتبط بالمواد التي تستخدم في المشاريع الاستثمارية، وأخير نظام الأسعار المراقبة ويتعلق بكل السلع التي لم تدخل في الأنظمة السابقة، بالغرم من كل ذلك شهدت معلات التضخم ارتفاع نسبي، بسبب صعف الرقابة على الأسعار وعدم احترام الدواوين والمؤسسات العمومية لنظام الأسعار وارتفاع الطلب على السلع والخدمات[1]. بالنسبة للعشرية الثانية من هذه الفترة بقيت سياسة الأسعار على ما هي، مع إصلاح جزئي يتمثل في ربط الأسعار بالتكاليف إلا أن هذا الأمر لم يساعد على خفض معلات التضخم التي بلغت قيمها 14.7%، 12.4% لسنتي 1981 و1986 على التوالي نتيجة الأزمة النفطية العالمية، إلا أنه في العموم يمكن القول بأنه

كان هناك معدل تضخم معتدل في هذه الفترة بسبب الدعم الحكومي عن طريق سياسات دعم الأسعار وحماية الاقتصاد من تقلبات الأسواق العالمية باستثناء فترات الأزمة النفطية.

الفترة الثانية 1990-2000: في هذه الفترة شهدت معلات التضخم معلات مرتفعة جدا (انظر الشكل أسفله) حيث سجل نسب تجاوزت 20% للسنوات الخمسة الأولى وكان اقصى معدل سجل سنة 1992 بسنبة 31.7% (اعلى نسبة منذ الاستقلال) وهذا عائد إلى العديد من الأسباب أهمها قيام السلطات بتحرير الأسعار سنة 1989، بالإضافة إلى لجوء الحكومة إلى الإصدار النقدي من أجل تغطية عجز الموازنة العامة وتخفيض قيمة العملة الوطنية مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وزاد في ارتفاع التضخم من سنة إلى أخرى[2]. أدى انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي إلى ارتفاع معدل التضخم 29.8% سنة 1995، لكن بعدها شهد معدل التضخم انخفاضا وتراجع كبيرا، إذ انخفض إلى النسبة 5.6%سنة 1997.وذلك راجع إلى تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي واعتماد سياسة نقدية انكماشية في إطار الإصلاح النقدي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي، ونتج عنه استقرار نقدي تمثل في انخفاض معدلات التضخم وتحسن في معدل نمو الكتلة النقدية تماشيا مع تحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، لكن سنة 1998عرفت تضخما محسوس مقارنة بسنة 1999 ويعزى ذلك لتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مقابل معدل نمو للكتلة النقدية الذي لم يجد مقابل له، والذي بلغ 16.3 % ثم سجلت سنة 1999استقراراً نقدياً حيث بلغ معدل التضخم 2.6% نتيجة التقارب بين معدل نمو الكتلة النقدية 12.4%والناتج المحلي الإجمالي بـ12.6% [3] ، وفي العموم يمكن القول بأن هذه الفترة شهدت معلات تضخم مرتفع بسبب الإصلاحات الاقتصادية، إلغاء الدعم وتحرير الأسعار.

الشكل رقم 01: تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1970-2023

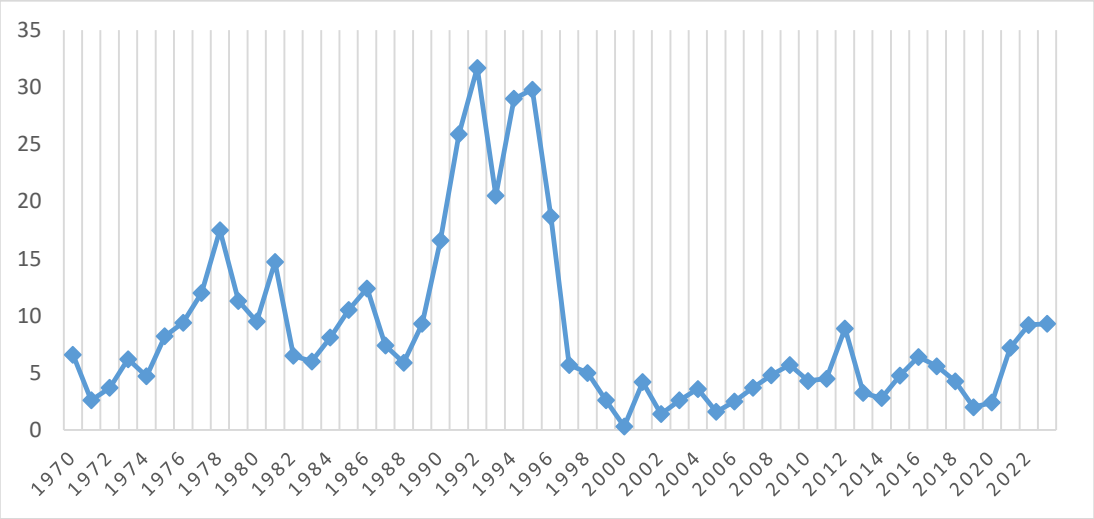

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01

الفترة الثالثة 2001-2014: في هذه المرحلة عرفت معدلات التضخم استقرار بفعل الوفرة المالية، حيث سجلت نسب تتراوح في المتوسط بين 3-6% نتيجة ارتفاع إيرادات النفط التي ساعدت الحكومة في تمويل برامج الدعم المختلفة. سجل معدل التضخم في سنة 2000 النسبة 0.3% (اقل نسبة منذ الاستقلال) وهذا نتيجة استقرار سعر صرف الدينار الجزائري الذي ساهم في تخفيف أثر التضخم المستورد، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، والمتمثلة في تقليص الموازنة العامة والصرامة في إدارة الكتلة النقدية ورفع أسعار الفائدة وزيادة احتياطات الصرف لتدعيم قيمة العملة. غير أن سنة 2001عرفت رجوع الضغوطات التضخمية بنسبة 4.2% لارتفاع أجور الوظيف العمومي، وارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد، لكنه سرعان ما عرف تراجعا إلى النسبة 1.42 % سنة 2002 بسبب انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية إلى 17.30 بالمئة، وفي سنة 2003 ارتفع معدل التضخم من جديد ليسجل 4.26 بالمئة ويمكن ربط هذا الارتفاع إلى نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29 بالمئة

والذي تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية في سنة 2003، وفي سنة 2005 سجل معدل التضخم النسبة 1.6 بالمئة بسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية، بالإضافة إلى انخفاض معدل السيولة المصرفية بتدخل بنك الجزائر في اطار سياسات السوق المقيدة لامتصاص الفائض في السيولة لدى الجهاز المصرفي[4]. ابتداءا من سنة 2007 عاد معدل التضخم ليرتفع من جديد من النسبة 3.7 بالمئة إلى النسبة 5.7 بالمئة سنة 2009، ثم يسجل النسبة 8.89 بالمئة سنة 2012 وهي اعلى نسبة في هذه الفترة وهذا راجع إلى جملة من الأسباب من بينها السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها السلطات الجزائرية في إطار برامج التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى الصدمات والارتفاعات المستمرة في أسعار النفط في نلك الفترة [5]والتي سجلت قيمة 112 دولار للبرميل.

الفترة الرابعة 2015-2023: ويمكن تسميتها بفترة عودة الضغوط التضخمية، حيث شهد فيها معدل التضخم تذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض، بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى إلى تراجع قيمة الدينار، أيضا طباعة النقود وتمويل العجز الحكومي زاد من حدة الضغوط التضخمية، وهذا رافقه ارتفاع في أسعار المواد الغذائية والخدمات بسبب تراجع القدرة الشرائية. سجل معدل التضخم سنة 2015 النسبة 4.78 بالمئة ليرتفع إلى النسبة 6.4 بالمئة في السنة الموالية، بعدها عرف انخفاض ليسجل اقل قيمة في هذه الفترة بنسبة 2 بالمئة سنة 2019، ثم ما لبث أن يعود للارتفاع مرة أخرى ويسجل أكثر من 9بالمئة للسنتين الأخيرتين (2022 و2023) وهي نسبة مرتفعة نوعا ما نتيجة تدهور قيمة العملة منذ سنة 2020 وزيادة الكتلة النقدية والركود الاقتصادي الذي خلفته الأزمة الصحية كوفيد 19إضافة إلى التضخم المستورد نتيجة الارتفاع في أسعار السلع في البدان المصدرة للجزائر وارتفاع تكاليف النقل إضافة إلى الأزمات السياسية التي يشهدها العالم من حرب روسية أوكرانية والتوترات القائمة في الشرق الأوسط.

ثانيا: تطور سعر الصرف خلال الفترة 1970-2023

تعرض سعر صرف الدينار الجزائري إلى تطورات هامة منذ الاستقلال، حيث بدأ بنظام الربط مع الفرنك الفرنسي، وبعد انهيار نظام بروتن وودز سنة 1971 انتقل إلى نظام الربط بسلة من العملات، وذلك عن طريق إلغاء نظام الصرف الثابت واستبداله بنظام تعويم الصرف على المستوى الدولي، ثم انتقل في سنة 1987 إلى نظام التسيير الحركي للدينار، ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 حيث تم فيها تخفيض سعر صرف الدينار بـ40.17%، وبداية من 1995 انبعث نظام الصرف ما بين البنوك في اطار نظام الصرف العائم المسير[6]. من جهة أخرى فإن الجزائر تعتمد على طريقة التسعير غير المباشر في تحديد سعر صرف الدينار أمام العملات الأخرى، حيث يتم تحديد عدد الوحدات من الدينار الواجب دفعها مقابل وحدة واحدة من عملة أجنبية وعلى سبيل المثال الدولار. نستعرض في الجدول التالي تطور سعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1970-2023.

الجدول رقم 02: تطور سعر الصرف الرسمي في الجزائر 1970-2023

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
سعر الصرف	4.94	4.91	4.48	3.96	4.18	3.95	4.16	4.15	3.97	3.85	3.84	4.32
السنة	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
سعر الصرف	4.59	4.79	4.98	5.03	4.7	4.85	5.91	7.61	8.96	18.47	21.84	23.35
السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
سعر الصرف	35.06	47.66	54.75	57.71	58.74	66.57	75.26	77.22	79.68	77.39	72.06	73.28
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر الصرف	72.65	69.29	64.58	72.65	74.39	72.94	77.54	79.37	80.58	100.69	109.44	110.97
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023						
سعر الصرف	116.59	119.35	126.78	135.06	141.99	135.84						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بينات البنك الدولي

من خلال الجدول يمكن تتبع تطور سعر الصرف في الجزائر كالتالي:

الفترة الأولى 1970-1989: في هذه الفترة خرجت الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي، وقامت بتثبيت عملة الدينار على أساس سلة من العملات تتكون من 14 عملة من بينها الدولار الأمريكي، وهذا أدى إلى ثبات سعر الصرف نوعا ما القيمة 4 دج مقابل 1 دولار في المتوسط، أيضا من بين أسباب اعتماد نظام سعر الصرف الثابت في هذه الفترة هو استفادة البلاد من استفادت البلاد من عائدات النفط المرتفعة خلال السبعينيات، مما عزز قيمة الدينار، صدور قانون 86-12 بتاريخ 1986 المتعلق بالبنوك والقروض الذي عمل على رفع الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية بشكل تدريجي، مما أعطى صلاحيات للبنوك التجارية في تنظيم الصرف والتجارة الخارجية[7]، وبداية من هذه السنة ظهرت اختلالات نقدية أثرت على الاقتصاد ككل، لذلك قامت السلطة النقدية خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 1986 ومارس 1987 بتعديل طفيف في حساب معدل صرف الدينار الجزائريّ، من اجل الشروع في سياسة التسيير الحركي لمعدل الصرف[8]، في هذه الفترة أيضا سجل الدينار الجزائري انخفاض أمام الدولار الأمريكي وانتقل من 4.32 دج مقابل 1دولار سنة 1981 إلى القيمة7.61 دج مقابل 1 دولار سنة 1989.

الفترة الثانية 1990-2000: ويمكن تسميتها بفترة التعويم الجزئي لسعر الصرف، حيث كان سعر الصرف سنة 1990 يساوي 8.96 دج مقابل 1 دولار ثم استمر بالانخفاض التدريجي ليسجل القيمة 47.66 دج مقابل 1 دولار سنة 1995، ثم القيمة 75.26 دج مقابل 1 دولار سنة 2000، وكان السبب الرئيسي في هذا الانخفاض هو ضعف الإيرادات النفطية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية. سجل سعر الصرف في سنة 1991 القيمة 18.47 دج مقابل 1 دولار، وهذا راجع لتخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية تحت ما يسمى الانزلاق التدريجي، وفي سنة 1992 قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار يقضي بتخفيض الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي، تحت ما يسمى بالتخفيض الصريح بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991، وذلك بهدف تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي وجعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية، كما تم إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 10 أفريل 1994والذي انجر عنه تخفيض الدينار بمقدار 40.17 % ليصل إلى 35.06 دج مقابل 1دولار. وبين 1995و 1998ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار أكثر من 20% والسبب يرجع إلى اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط بسلة عملات في أواخر سبتمبر 1994، ليعوض بنظام جلسات التثبيت بداية من 1994/10/1، واستمر العمل بهذا النظام إلى غاية 1995/12/21وفي نهاية 1995اشترط FMI في اتفاق القرض الموسع إنشاء سوق صرف ما بين المصارف، هذه الإجراءات كلها أدت تخفيض قيمة الدينار تدريجيا[9].

الشكل رقم 02: تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة 1970-2023

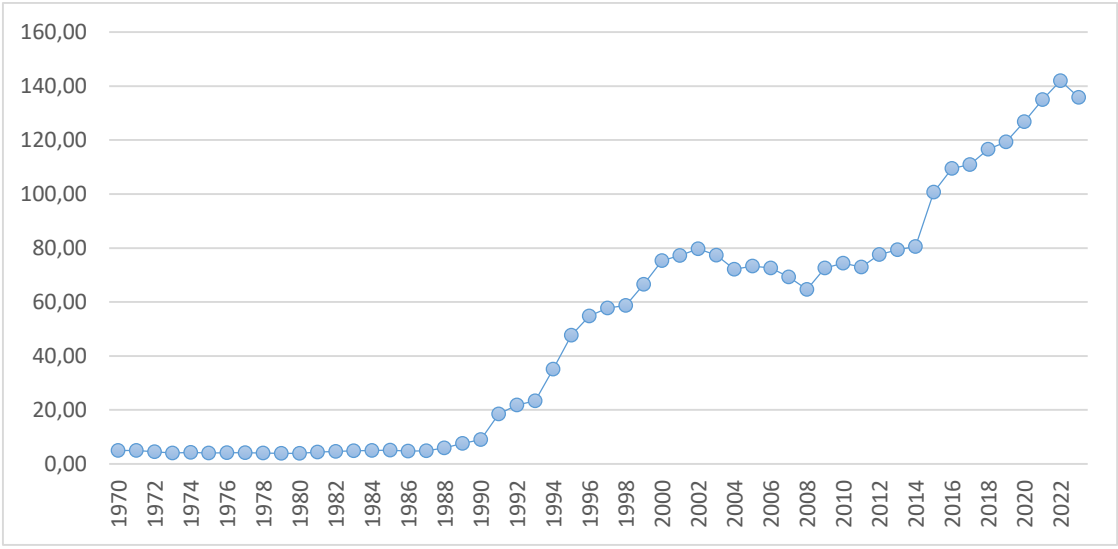

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 02.

الفترة الثالثة 2001-2014: في هذه الفترة شهر سعر الصرف استقرار نسبي نتيجة ارتفاع عائدات النفط، هذا أدى إلى تعزيز احتياط الصرف، مما سمح للبنك المركزي بالحفاظ على استقرار الدينار في حدود 74 دج مقابل 1دولار. تميزت هذه الفترة بتخفيضات متتالية في قيمة العملة أهمها قيام البنك بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 5% خلال الفترة 2000-2002، بغية تقليل الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، وبالتالي تقليل الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، بداية من السنة 2003 إلى 2008 انخفض سعر الصرف في الجزائر مقابل الدولار من القيمة 77.39 دج مقابل 1دولار إلى القيمة 64.58 دج مقابل 1دولار (أنظر الشكل 2)، وكان هذا الانخفاض نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية. لكن في سنة 2010 شهد سعر الصرف تخفيضا بنسبة 2.4% من طرف السلطات وكان هذا الإجراء ضروري لحماية الاقتصاد الجزائري من أثر أزمة الرهن العقاري[10]. ابتداء من سنة 2011 سجل سعر الصرف انخفاضا من القيمة 72.94 دج مقابل 1دولار إلى القيمة 80.58دج مقابل1 دولار سنة 2014، نتيجة استمرار التدخل الحكومي لضبط سعر الصرف بالرغم من وجود بعض الضغوط التضخمية.

الفترة الرابعة 2015-2023: في هذه الفترة شهد الدينار الجزائري تراجع كبير في قيمته مقابل العملات القوية، حيث عرف تدهورا بحوالي 26% من قيمته في هذه الفترة، فقد كان سعر الصرف سنة 2015 يقدر 100.69 دج للدولار الواحد، ثم انخفض لتصبح قيمته 119.35 دج للدولار الواحد سنة 2019، واستمر هذا التدهور في قيمة الدينار ليصبح 135.84 دج مقابل 1 دولار سنة 2023، وذلك لعدة أسباب أهمها رغبة السلطات النقدية في رفع حصيلة صادرات المحروقات المقومة بالدولار الأمريكي ومنه ربح الفارق بالدينار الجزائري عند تحويلها للدينار الجزائري، وهذا يساعد في تقليل نسبة العجز المسجل في الميزان التجاري نتيجة انخفاض أسعار النفط في سنة 2014[11].

أيضا من بين أسباب استمرار الانخفاض في سعر الصرف هي اعتماد الحكومة سياسة نقدية تقييدية لمحاولة الحد من انهيار العملة وذلك بمحاولة امتصاص السيولة الضخمة في السوق الموازية حيث تم هذا الإجراء سنة 2017 والتي كان فيها سعر الصرف يساوي 110.97 دج للدولار الواحد، في هذه السنة قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنحو 20%. وفي سنة 2018 سجل سعر الصرف انخفاض بقيمة 5% نتيجة اللجوء للتمويل غير التقليدي حيث تم طباعة 5000 مليار دج وهذا يترتب عليه فائض في الكتلة النقدية في الأسواق دون مقابل إنتاجي لها، وهذا ساهم في تدهور قيمة العملة المحلية ليستمر تراجع سعر الصرف في السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية مقابل المحلية بسبب عدم الاستقرار السياسي للبلاد في سنة 2019، تداعيات أزمة كورنا وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، تراجع احتياطات الصرف الجزائرية، ارتفاع سعر الدولار واليورو في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بسنة توفق 97.%.

المحور الثاني: الدراسة التطبيقية وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم

ضمن هذا الجزء من الدراسة وبالاعتماد على عدد من المساهمات القياسية، سنحاول بناء نموذج قياس اقتصادي يسهم في تحليل وتفسير أثر تقلبات سعر الصرف على ديناميكية التضخم في الاقتصاد الجزائري في محاولة للوصول إلى نتائج ذات دلالة إحصائية تسهم في فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرين.

1- متغيرات الدراسة والإجراءات القياسية

كما سبقت الإشارة اليه سابقا فإن هذه الدراسة هو البحث في الآثار قصيرة وطويلة الأجل لصدمات سعر الصرف على ديناميكية التضخم في الاقتصاد الجزائري، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تستخدم الدراسة الحالية بيانات سنوية تغطي الفترة من 1970 إلى 2023 وهي البيانات التي تم الحصول عليها من الحسابات القومية للبنك الدولي، وهي تتعلق بكل من متغير معدل التضخم ومتغير سعر الصرف، الجدول الموالي يعرض معلومات عن متغيرات الدراسة وطريقة قياسها.

الجدول رقم 03: متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

المتغير	الرمز	طريقة القياس
معدل التضخم	INF	الأسعار التي يدفعها المستهلكون (بالنسب المئوية % سنويا)
سعر الصرف	TC	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي متوسط الفترة)

المصدر: من إعداد الباحثين

وبهدف اختبار العلاقة طويلة وقصيرة الأجل ودون الدخول في تفاصيل قياسية يمكن الاطلاع عليها في مصادرها المختلفة تم الاعتماد في هذه الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية في إطار منهجية التكامل المشترك (Cointergation) ونموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)، وهو ما استدعى منا إتباع منهجية معينة تتمثل في إتباع عدد من الخطوات. كان أولها دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيري الدراسة، إذ أن معظم الدراسات التي تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية تفترض أن هذه الأخيرة يجب أن تحمل صفة السكون أو الاستقرار (Stationary). لتجنب الوقوع في فخ الانحدار الزائف (Spurious Regression) كما أطلق عليه Granger and Newbold (1974) ومن ثم الحصول على نتائج مضللة ليس لها أي معنى اقتصادي[12]. بعد التعرف على درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات نتجه إلى تطبيق اختبار التكامل المشترك وفق منهجية [13](Johansen.S, 1988). إذ يقوم مفهوم التكامل المشرك على البحث في العلاقة الحقيقية بين المتغيرات على المدى الطويل فالسلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة لكن هذا لا يعني غياب أي علاقة على المدى الطويل بينها. في حال تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيري الدراسة فإن ذلك يمنحنا إمكانية المرور إلى الخطوة الموالية وهي تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير ومن ثم مناقشة النتائج.

2- اختبار سكون السلاسل الزمنية

تطبيقا للمنهجية الموضحة في نقطة سابقة فإن الخطوة الأولى تتمثل في فحص خصائص السلاسل الزمنية لمتغيري الدراسة وذلك بعد تحويلها إلى اللوغاريتم الطبيعي بهدف تقليل التباين وتحقيق نوع من التجانس بين البيانات، وذلك من أجل تقديم دليل على ما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول. في هذا الصدد يقترح [14] (Enders, 1995) استخدام اختبارات جذر الوحدة لـ [15](Dicekey.D.FULLER.W, 1981) و [16](PHILLIPS.P.PERRON.P, 1988). النتائج المتحصل عليها من تطبيق هذين الاختبارين موضحة كما يلي:

الجدول رقم 04: اختبار جذر الوحدة باستخدام (Dickey-Fuller)

السلسلة	المستوى		الفرق الأول	
	وجود ثابت	ثابت واتجاه	وجود ثابت	ثابت واتجاه
LTC	-0.46	-2.31	-4.46*	-4.41*
LINF	-3.12	-3.35	-9.57*	-9.49*
		القيم الحرجة		
%1	-3.56	-4.14	-3.56	-4.14
%5	-2.91	-3.50	-2.91	-3.50
%10	-2.59	-3.17	-2.59	-3.17

(*)، (**): معنوي عند 1% و 5% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EViews 13

الجدول رقم 05: اختبار جذر الوحدة باستخدام (Phillips-Perron)

السلسلة	المستوى		الفرق الأول	
	وجود ثابت	ثابت واتجاه	وجود ثابت	ثابت واتجاه
LTC	-0.41	-1.81	-4.60*	-4.56*
LINF	-3.14	-3.36	-9.62*	-9.54*
		القيم الحرجة		
%1	-3.56	-4.14	-3.56	-4.14
%5	-2.91	-3.50	-2.91	-3.50
%10	-2.59	-3.17	-2.59	-3.17

(*)، (**): معنوي عند 1% و 5% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EViews 13

تشير النتائج الواردة في الجدولين أعلاه إلى تطابق نتائج كلا الاختبارين، حيث أظهرت السلاسل الزمنية لمتغيري الدراسة عدم الاستقرارية عند المستوى، فالإحصائية المحسوبة أقل من القيم الحرجة بالقيمة المطلقة وفقا لكلا الاختبارين وذلك عند مستوى معنوية 5%. ولكن بعد أخذ الفرق الأول تحقق كل من سعر الصرف ومعدل التضخم شروط الاستقرار، وهو ما تؤكده القيم المحسوبة الأكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

بناء على ذلك، يمكننا استنتاج أن السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة عند الفروق الأولى مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، يتيح لنا هذا إمكانية تبني إحدى نماذج تحليل السلاسل الزمنية ضمن إطار نظرية التكامل المشترك، ومن أبرز هذه النماذج نجد نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) الذي يسمح بدراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات إلى جانب ديناميكيات التكيف على المدى القصير.

3- اختبار العلاقة التوازنية في الأجل الطويل (اختبار التكامل المشترك)

امتدادا للاستراتيجية السابقة وبهدف رصد التفاعلات بين المتغيرين محل الدراسة في الأجل الطويل تم الاعتماد على اختبار Johansen-Juselius (1990). يسمح هذا الاختبار بتحديد العلاقات التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات فضلا عن قدرته على كشف عدد علاقات التكامل المشترك المحتملة، كما أنه يناسب العينات صغيرة الحجم مما يجعله أكثر دقة مقارنة بالاختبارات الأخرى. لكن قبل إجراء هذا الاختبار يجب تحديد درجة الإبطاء المثلى (Optimal Lag Length) لنموذج VAR، فعدم التحديد الجيد لدرجة الإبطاء المثلى قد يؤثر بشكل مباشر على دقة النتائج واستقرار النموذج، الجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم 06: تحديد درجة الإبطاء المثلى (Optimal Lag Length)

Selection-order criteria
Sample: 1975 - 2023 Number of obs = 49

lag	LL	LR	df	p	FPE	AIC	HQIC	SBIC
0	-140.12				1.13324	5.80082	5.83012	5.87804
1	-12.5804	255.08	4	0.000	.007321	.758383	.846271*	.990034*
2	-8.3305	8.4997	4	0.075	.007254*	.748184*	.894664	1.13427
3	-6.22178	4.2174	4	0.377	.007856	.825379	1.03045	1.3659
4	-.496305	11.451*	4	0.022	.007355	.754951	1.01862	1.44991
5	-.417938	.15673	4	0.997	.008694	.915018	1.23727	1.76441

Endogenous: LINF LTC
Exogenous: _cons

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 15

تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى نتائج تحديد درجة الإبطاء المثلى باستخدام مجموعة من المعايير الإحصائية حيث تم إجراء عدة اختبارات لتحديد الفترة المثلى للإبطاء وتبين لنا أن الفترة المثلى للإبطاء هي (Lags=2) بالاعتماد على معياري AIC (Akaike Information Criterion) FBE (Final Prediction Error - FPE) ما يعني أن استخدام فترتي إبطاء هو الأنسب للنموذج.

ولأجل تحديد ما إذا كانت هناك علاقة للتكامل المشترك بين متغيري الدراسة، فقد اعتمدنا على اختبارين قائمين على دالة المعقولية العظمى ويتعلق الأمر بإختبار الأثر (Trace Test) واختبار القيمة الذاتية العظمى (Maximal Eigenvalue Test) نتائج الاختبارين مدرجة في الجدول الموالي.

الجدول رقم 07: نتائج اختبار التكامل المشترك Johansen-Juselius

Johansen tests for cointegration

Trend: constant — Number of obs = 52

Sample: 1972 - 2023 — Lags = 2

maximum rank	parms	LL	eigenvalue	trace statistic	5% critical value
0	6	-16.392111	.	18.3865	15.41
1	9	-7.5210562	0.28908	0.6444*	3.76
2	10	-7.1988579	0.01232		

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 15

من خلال نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك المعروضة في الجدول أعلاه، يمكننا تقديم القراءة التالية:

- **بالنسبة لإختبار الأثر (Trace Test):** نجد أن إحصائية الأثر المحسوبة تقدر بـ (18.3865) وهي أكبر من القيمة الحرجة المقدرة بـ(15.41) عند الرتبة (Rank = 0). ما يعني وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل، وبالتالي رفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) عند مستوى معنوية 5%،
- **بالنسبة لاختبار القيمة الذاتية العظمى (Maximal Eigenvalue Test):** نجد أن إحصائية القيمة الذاتية العظمى تقدر بـ (0.6444) وهي أقل من القيمة الحرجة المقدرة بـ(3.76) عند الرتبة (Rank = 1) ما يشير إلى عدم وجود أكثر من علاقة تكامل مشترك واحدة.

بناءا على هذه النتائج نستنتج أن هناك علاقة تكامل مشترك واحدة (Rank = 1) بين متغيري الدراسة، وهو ما يدل على أن هناك توليفة خطية ساكنة بين سعر الصرف ومعدل التضخم أي أنهما لا يبتعدان عن بعضهما كثيرا في الأجل الطويل. مما يمنحنا إمكانية استخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) لتقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل.

4- تقدير معاملات الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذج VECM

في هذه الخطوة قمنا بتحديد نموذج ديناميكي لرصد تأثير سعر الصرف (TC) على التضخم (INF) وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) يتيح لنا هذا النموذج تحليل التفاعل الديناميكي بين المتغيرين، من خلال تقدير كل من الأثر طويل الأجل الذي يعكس العلاقة التوازنية بين سعر الصرف والتضخم، والأثر قصير الأجل الذي يوضح كيفية استجابة التضخم للتغيرات في سعر الصرف على المدى القصير. النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدولين رقم 08 و09.

الجدول رقم 08: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ)

Equation	Parms	RMSE	R-sq	chi2	P>chi2
D_LINF	6	.599088	0.3336	22.53112	0.0010
D_LTC	6	.126991	0.3734	26.81789	0.0002

	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
D_LINF						
_ce1						
L1.	-.6527423	.1664238	-3.92	0.000	-.978927	-.3265577
LINF						
LD.	.0272269	.1552427	0.18	0.861	-.2770432	.331497
L2D.	.1102375	.1359068	0.81	0.417	-.1561349	.3766098
LTC						
LD.	1.447896	.7286076	1.99	0.047	.0198511	2.87594
L2D.	.891887	.7706299	1.16	0.247	-.6185198	2.402294
_cons	.002834	.0969665	0.03	0.977	-.1872167	.1928848

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 15

الجدول رقم 09: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل (معادلة التكامل المشترك)

beta	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
_ce1						
LINF	1	.	.	.	.	.
LTC	.2867844	.1018601	2.82	0.005	.0871422	.4864266
_cons	-2.59615	.	.	.	.	.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 15

انطلاقا من الجدولين رقم (08) و (09) أعلاه يمكننا تقديم القراءة التالية:

- ✓ تشير تقديرات معلمات الأجل الطويل (معادلة التكامل المشترك) إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين سعر الصرف والتضخم في الأجل الطويل. فكل زيادة بنسبة 1% في سعر الصرف تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 0.28% وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%.
- ✓ يظهر تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن هناك تأثير إيجابي قوي لسعر الصرف على التضخم في الأجل القصير. زيادة سعر الصرف بنسبة 1% في الفترة (t-1) تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1.44% وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% يبقى التأثير موجبا عند التأخير الثاني (t-2) ولكنه غير معنوي إحصائيا مما يعني أن أثر سعر الصرف على التضخم في الأجل الطويل ليس بنفس القوة التي يظهر بها في الأجل القصير.

- ✓ تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ أيضا إلى أن التضخم يرتبط بقيمته المتأخرة بعلاقة موجبة، حيث يظهر من خلال المعلمة الجزئية المقدرة عند الفترة (t-1) والمقدرة بـ (0.027). ورغم أن هذه القيمة ترتفع الفترة (t-2) لتصل إلى 0.11 إلا أن كلا القيمتين غير معنويتين إحصائيا، مما يشير إلى أن التأثير الذاتي للتضخم على نفسه ليس له دلالة من الناحية الإحصائية.
- ✓ معامل تصحيح الخطأ المقدّر بـ (0.65-) يحمل إشارة سالبة وهو ذو معنوية إحصائية عند مستوى 5%. يشير هذا المعامل إلى أن 65% من الاختلال في معدل التضخم يتم تصحيحه خلال الفترة الزمنية التالية، أي التضخم يستغرق حوالي سنة ونصف (1.54=0.65/1) للعودة إلى مستواه التوازني بعد حدوث صدمة في سعر الصرف. هذه النتيجة تؤكد وجود علاقة ديناميكية بين التضخم وسعر الصرف حيث يتفاعل التضخم بشكل مستمر مع تغيرات سعر الصرف للوصول إلى مستوى التوازن.
- ✓ معامل التحديد (R^2) بلغ 33% مما يشير إلى أن نحو 33% من التغيرات في معدل التضخم يتم تفسيرها من خلال التغيرات في سعر الصرف، بينما النسبة المتبقية قد تعود لعوامل أخرى غير مشمولة في النموذج.
- ✓ بهدف التأكد من متانة النتائج والحكم على مدى ملائمة النموذج المقدر وامكانية اعتماده في التحليل فقد أخضعنا هذا الأخير لمجموعة من اختبارات التشخيص القياسية. لاسيما ما تعلق منها باختبارات الاستقرار واختبار الارتباط الذاتي، والتي أظهرت أن النموذج المقدر محدد بشكل جيد، وهو ما يوضحه الجدولين رقم 10و11 وذلك على التوالي.

الجدول رقم 10: اختبار استقرار الجذور المميزة (Eigenvalue Stability Test)

Eigenvalue stability condition

Eigenvalue	Modulus
1	1
.713359	.713359
.0162873 + .07603287i	.077758
.0162873 - .07603287i	.077758

The VECM specification imposes a unit modulus.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 15

الجدول رقم 11: اختبار استقرار الجذور المميزة(Eigenvalue Stability Test)

Lagrange-multiplier test

lag	chi2	df	Prob > chi2
1	1.4850	4	0.82930
2	6.4520	4	0.16784

H0: no autocorrelation at lag order

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 15

5-مناقشة النتائج

نهدف في هذه النقطة إلى تحليل ومناقشة نتائج التقدير المتوصل إليها سابقا، لكن قبل ذلك نعيد عرض نتائج تقدير الأجلين القصير والطويل بشكل مختصر على النحو التالي:

أ. العلاقة في الأجل الطويل

$$Linf_t = -2.6 + 0.28\ Ltc_t\ *$$

* معنوي عند مستوى 5%

ب. العلاقة في الأجل القصير

$$dLinf_t = 0.002 + 0.027\ dLinf_{t-1} + 0.11\ dLinf_{t-2} + 0.11\ dLtc_{t-1}\ ** -0.001\ dLtc_{t-2} - 0.65\ ECM_{t-1}\ *$$

* معنوي عند مستوى 1% **معنوي عند مستوى 5%

إن النتائج الأساسية المتوصل إليها من خلال هذ النموذج جاءت منسجمة بين الأجلين الطويل والقصير حيث تشير نتائج التقدير إلى أن أثر سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الجزائري يتسم بعلاقة طردية، سواء على المدى القصير أو الطويل وهو ما يتماشى مع التوقعات النظرية بشأن العلاقة بين المتغيرين.

يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال آليتين رئيسيتين، تتمثل الأولى في أن الزيادة في سعر الصرف أي انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية من شأنه أن يخلق نوعا من الضغوط التضخمية عبر قناة التضخم المستورد الذي ينشأ من خلال الزيادة في أسعار الواردات نظر لانفتاح الاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على قطاع الواردات، بالتالي فإن أي تراجع في قيمة العملة المحلية يساهم بشكل مباشر في زيادة معدل التضخم. أما الآلية الثانية فتتمثل في التضخم النقدي الذي يمكن حدوثه جراء الصدمة الموجبة لسعر الصرف فزيادة هذا الأخير معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية على حساب العملة المحلية مما يؤدي إلى خلق نوع من الضغوط التضخمية بسبب تدهور قيمة العملة المحلية.

الشيء الملاحظ كذلك انطلاقا من نتائج المتحصل عليها هو أن معدل التضخم يتأثر بشكل أكبر بتقلبات سعر الصرف على المدى القصير مقارنة بالمدى الطويل، وهو ما يتضح من خلال قيم المرونات أو المعلمات الجزئية المقدرة. تشير هذه النتائج إلى أن سعر الصرف يعد محركا رئيسيا للتضخم في الأجل القصير، حيث يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بسرعة أكبر نظرا للتأثير القوي للتضخم المستورد.

أما على المدى الطويل فقد تتدخل عوامل أخرى تحد من تأثير سعر الصرف، مما يفسر ضعف العلاقة بين المتغيرين إذ يمكن للحكومة أن تتبنى سياسات نقدية ومالية لتخفيف أثر ارتفاع سعر الصرف على التضخم، مثل التحكم في السيولة النقدية أو دعم بعض المنتجات الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، قد تتأثر استجابة التضخم في الأجل الطويل بعوامل أخرى مثل الطلب الكلي، مستوى الإنتاج المحلي والإنفاق الحكومي، مما يقلل من الاعتماد المطلق على سعر الصرف كعامل محدد للمسار التضخمي.

تشير النتائج أيضا إلى ضعف التأثير الذاتي للتضخم حيث لم تكن القيم المتأخرة للتضخم معنوية إحصائيا، مما يدل على أن التضخم في الجزائر لا يعتمد بشكل كبير على مستوياته السابقة. يمكن تفسير ذلك بأن التضخم في الجزائر يتأثر بشكل أساسي بالصدمات الخارجية مثل تقلبات سعر الصرف أكثر من كونه ناتجا عن استمراريته بمرور الوقت. بالإضافة إلى ذلك قد تساهم السياسات الاقتصادية المعتمدة مثل دعم الأسعار والإجراءات النقدية المتبعة في الحد من استدامة التضخم ومنع تشكل حلقة تضخمية ذاتية، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

أما فيما يتعلق بسرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، فإن قيمة معامل حد تصحيح الخطأ البالغة (0.65-) تشير إلى أن التضخم باعتباره متغيرا تابعا يتجه نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية، حيث يتم تصحيح 65% من اختلال التوازن المتبقي من الفترة السابقة (t-1) خلال الفترة الحالية (t) وهذا يعني أنه عند حدوث انحراف في معدل التضخم عن مستواه التوازني على المدى البعيد يتم تصحيح جزء كبير من هذا الانحراف بسرعة نسبية، وبالتالي فإن التضخم في الجزائر لا يميل إلى الانحراف طويل الأمد، كما أن تأثير الصدمات عليه لا يستمر لفترات طويلة حيث يتم امتصاص الأثر والتكيف معه في وقت قصير نسبيا.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الاقتصاد الجزائري، وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك وفق منهجية Johansen ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) لتحديد تأثير تقلبات سعر الصرف على ديناميكية التضخم في الأجلين القصير والطويل. أظهرت النتائج أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية، حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف (أي انخفاض قيمة العملة المحلية) إلى ارتفاع معدلات التضخم، وهو ما يتماشى مع التوقعات النظرية. ويعود هذا الأثر بشكل رئيسي إلى قناتي التضخم المستورد والتضخم النقدي حيث تؤدي زيادة سعر الصرف إلى ارتفاع تكلفة الواردات مما ينعكس على الأسعار المحلية، في حين أن تراجع قيمة العملة المحلية يزيد من الطلب على العملات الأجنبية، مما يخلق ضغوطا تضخمية إضافية. هذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الأولى التي تفترض وجود علاقة طردية أو موجبة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر.

أما بالنسبة للفرضية الثانية، والتي تنص على أن تأثير تقلبات سعر الصرف على التضخم يكون أكثر وضوحا على المدى الطويل مقارنة بالأجل القصير، فقد كشفت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (VECM) أن المرونة السعرية للتضخم اتجاه سعر الصرف أكبر في الأجل القصير مما يعني أن الاقتصاد الجزائري يتفاعل بسرعة مع تقلبات سعر الصرف، في حين يصبح التأثير أقل وضوحا في الأجل الطويل. وبالتالي، عدم صحة هذه الفرضية حيث تبين أن التأثير أكبر على المدى القصير وليس الطويل. على ضوء هذه النتائج التي توضح أن سعر الصرف يعد أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في التضخم في الجزائر خصوصا في الأجل القصير. تبرز أهمية تبني سياسات اقتصادية فعالة للتحكم في تأثيرات تقلبات سعر الصرف على التضخم وذلك من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي، تقليل الاعتماد على الواردات ودعم الاستقرار النقدي. مع ضرورة الأخذ بمعايير وآليات حمائية من أجل تحقيق استقرار ولو نسبي في سوق الصرف، إلى جانب تفعيل دور السياسات النقدية وبالتالي التحكم في مؤشرات الاقتصاد الكلي ولاسيما التضخم، والعمل على تطوير سياسات نقدية ومالية متكاملة يمكن أن يساهم في الحد من آثار الصدمات الخارجية وضمان استقرار الأسعار، مما يعزز مناخ الاستثمار ويدعم النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.

المراجع:

[1] رقاب طارق، خردال محمد (2023)، **أثر سعر صرف الدولار على معدل التضخم في الجزائر دراسة قياسية 1970-2020**، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 17، العدد 02، ص: 179.

[2] الوليد طلحة (2020)، **استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية**، منشورات صندوق النقد الدولي، ص38

[3] المومن عبد الكريم (2022)، **دراسة أثر صدمة سعر صرف الدينار على معدل التضخم في الجزائر باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR للفترة 1980-2020**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 12، العدد 02، ص55

[4] المومن عبد الكريم (2022)، مرجع سابق، ص: 55.

[5] قواسمي أمنة، بن مريم محمد (2024)، **تحليل العلاقة بين سعر الصرف وعدل التضخم في الجزائر دراسة تنبؤية باستخدام أسلوب السيناريوهات للفترة 2023-2032**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، ص: 118.

[6] فاطمة الزهراء بن حمودة (2009)، **أثر تقلبات سعر الصرف على التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، ص: 248.

[7] إيمان بغدادي (2019)، **الإطار القانوني للجنة المصرفية في التشريع الجزائري**، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، ص: 18.

[8] لحسن درودي، لخضر لقليطي (2017)، **سياسة سعر الصرف في الجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، ص: 127.

[9] المومن عبد الكريم. مرجع سابق، ص: 53.

[10] قواسمي أمنة، بن مريم محمد (2024)، مرجع سابق، ص116.

[11] قواسمي أمنة، بن مريم محمد (2024)، مرجع سابق، ص116.

[12] Enders, Walter (2015), Applied Econometric Time Series, Fourth edition, Wiley, P: 195.

[13] Johansen.S (1988), Statistical Analyse of cointegration Vectors, Journal of Economie Dynamics and Control, Vol 12.

[14] Enders, W, Applied Econometric Time Series, New York: John Wiley & Sons Inc, 1995.

[15] Dicekey.D. FULLER.W (1981), Likelihood ratio statistics for autor egressive time series with a unit root Econometrica, jornal of the Econometric society.

[16] PHILLIPS.P. PERRON.P (1988), Testing for a unit root in time series regression, Biometrika, Vol 75(02).